حزب البعث العربي الاشتراكي
فرع ريف دمشق

ندوة
الاستثمار واقع وآفاق
٢٠٠١\٨\٥

أ. نزار نسيب القباني
عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

لابدّ من أن أشكر قيادة فرع ريف دمشق لحزب البعث العربي الاشتراكي لدعوتها لنا للمشاركة في هذه الندوة التي تؤكد إيمان الحزب بحرية الفكر والنقد البنّاء وبدور القطاع الخاص بعملية التنمية .

كما لابدّ أن أشكر الدكتور محمد الحسين عضو القيادة القطرية رئيس المكتب الاقتصادي لتفضله بالحضور ، وهذا تكريم لنا .

كما نشكر حضوركم جميعاً .

إنّ حديثي اليوم لايمثل رأي غرفة تجارة دمشق ، بل يمثّل رأيي الشخصي .

- يوم صدر القانون ١٠ لعام ١٩٩١ صفّق الناس لـه وهللوا ، ليس لأهميته ماسوف يقدّم من المزايا والامتيازات بل لأنّه نقطة تحوّل هامّة في تاريخ القطر الاقتصادي .
- شخصت العيون واشرأبت الأعناق إلى الحدث الجديد والتحول الهام في سورية اثر صدور القانون ١٠ من قبل الأخوة العرب ، لأنّها سوق واعدة ومجال رحب للاستثمار .
- فكان انعقاد مؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين العرب الخامس في دمشق ١٩٩٣/٥/٢٠ ، وكان من أهم المؤتمرات المماثلة على الإطلاق للعدد الكبير من المشاركين وللنوعية المميزة للمؤتمرين وأهميتهم الاقتصادية والمالية في عالمنا العربي .
- أثناء انعقاد المؤتمر صدر عن الأمانة العامة لغرف التجارة للبلاد العربية بعض الإحصائيات أحدها أنه مقابل كلّ دولار من المال العربي المستثمر في البلاد العربية هناك ٥٦ دولار أمريكي يستثمر في أمريكا وأوروبا .

وفي الواقع ذهل الجميع لهذا الواقع المؤلم الذي آلت إليه التجارة البينية بين البلاد العربية .

- انبثق عن المؤتمر ثلاث لجان : زراعة – صناعة – خدمات ، والأخيرة تشمل التجارة والسياحة والنقل . وقد كان لي شرف ترؤس هذه اللجنة . وقد قلت للسادة أعضاء هذه اللجنة من المؤتمرين ، (إننا أمام هذا الواقع المؤسف الذي قرأناه وسمعناه فنحن عاتبون عتباً شديداً على إخواننا المستثمرين العرب ممن يستثمرون أموالهم في الدول الأجنبية ولايستثمرونها في الدول العربية .

وعتبنا كسوريين أكثر . حيث يجب أن يكون قسم كبير من هذه الاستثمارات في سورية بالذات وهي حامية البوابة الشرقية للأمة العربية والمدافعة عن شرف هذه الأمة وكرامتها ، وإنها تخصص من ميزانيتها المبلغ الكبير للدفاع من أجل ذلك).

قاطعني أحد المؤتمرين وقال :

- من حقكم أن تعتبوا علينا .
- نحن نحب سورية ونحب شعبها .
- ونقدر عالياً شخص السيد الرئيس حافظ الأسد .
- ونقدر المواقف القومية لسورية .

ولكن لنبتعد عن العاطفة قليلاً .

سوف أوجه إلى شخصك خمسة أسئلة أمام السادة الحضور إن أجبتني عليها بالصراحة المطلقة بالإيجاب لن أخرج من هذه القاعة إلاّ وقد شرعت في تنفيذ مشروع استثماري في سورية :

س١- هل تسمح لنا قوانين بلادكم حق التملّك في سورية ؟

س٢- هل نستطيع إدخال أموالنا وإخراجها دون أية قيود أو مسؤولية ؟

س٣- هل نستطيع المساهمة في إقامة مصارف عربية أو دولية للاستثمار في سورية أوإقامة بيوتات مالية لدعم المؤسسات السورية أو مشاركتها ، وهل هناك قوانين ناظمة لذلك ؟

س٤- هل لديكم سوق أو بورصة لتداول الأسهم والسندات أو هل لديكم شركات مساهمة يمكننا المساهمة بها ، وعلى سبيل المثال هذا الفندق الذي نحن فيه هل يمكنني شراء أسهم به وكيف يكون ذلك ؟

س٥- ماهي الضمانات التي تقدمها دولتكم لاستثماراتنا .

فأجبته أنّ القانون رقم ١٠ وحده ضمانة ، إذ يؤكد تحول منهجية القرار الاقتصادي . وهذا العدد الكبير من المؤتمرين أليس دليل ثقة بهذا الواقع الجديد ؟

إنّ خطابات السيد الرئيس الذي يحدد واقع القطاعات الثلاث وتشجيعه للقطاع الخاص ألا يعتبر ضمانة ؟ .

وهناك مؤسسة ضمان الاستثمارات التابعة للدول العربية .

وأكثر من ذلك الدستور السوري حيث يضمن الملكية الخاصة .

- فقاطعني محدثي مرة أخرى وقال :

إنّ جميع الدساتير في بلادكم كانت تنصّ على حرية الملكية ، حتى أنّ قوانين التأميم نفسها في الستينات كانت تنص على التعويض العادل ، إلاّ أنّ هذا لم يتحقق . فما فائدة ضمانة الدساتير ؟

وهناك العديد من الأحكام القضائية التي صدرت ونالت الحكم المبرم لم تنفّذ . فمن يضمن لنا خلافاً مع شريك أو خلافاً مع الدولة بالذات ؟

- نظرت بين الحضور فوجدت الدكتور عثمان العائدي فطلبت إليه الإجابة عن كيفية تداول أسهم شركة فندق الشام . فأجاب الدكتور العائدي :

نحن لا نتدخل في موضوع البيع والشراء ولانحدد سعراً .

يأتي البائع والشاري إلى الفندق ، يكونوا مطبقين بعضهم .

لدينا غرفة في الفندق يتم فيها التنازل عن الأسهم من شخص إلى آخر .

ضحك الجميع لفكاهة الأجابة . واستطعت بذلك عدم الرد على بقية الأسئلة.

نزار العاني

- كان ذلك عام ١٩٩٣ أي قبل عشرة أعوام تقريباً .

لو تمّ إعادة السؤال اليوم فماذا يكون الجواب بعد هذه المدة وأين واقع الاستثمار في بلادنا ؟

باستثناء قانون حق التملّك الذي صدر مؤخراً للمستثمرين وبشروط محددة . ولازالت اللوائح التنفيذية للمصارف لم تصدر ، وكذلك قانون تداول الأسهم والسندات .

- عندما نتحدث عن قانون الاستثمار ، وكأن البعض يظن أننا الوحيدين من يقدم تسهيلات أو مزايا تشجيعية للمستثمرين ويضنون بها .

في صحيفة البعث العدد ٩٩٤١ تاريخ ١٩٩٦/١/٢٩ كتبت مقالاً عن المزايا والتسهيلات التي تقدمها قوانين الاستثمار في كلّ من مصر والبحرين وتركت للقارئ إجراء دراسة مقارنة عن هذين القانونين والقانون رقم ١٠ .

ومن هذه الدراسة يتبين ضرورة إعادة قراءة ومراجعة القانون ١٠ .

- ناهيك أن هناك دول عربية أخرى قدّمت المزيد من التسهيلات للمستثمرين كالسعودية والسودان (السودان على سبيل المثال يعطي أرضاً للمستثمر لمدة ٩٩ سنة لقاء استثمارها زراعياً ليس في الصحراء بل في أخصب أرض على النيل تعطي المحصول أربع مرات في السنة) .
- تأمين البنية التحتية ، كإقامة المناطق الصناعية المتكاملة في خدماتها لاشك دعم للاستثمار .

أحد المستثمرين دفع كلفة نقل الكهرباء إلى معمله على نفقته الخاصة كلفة ٢ مليون ليرة سورية .

بينما في زيارتنا الأخيرة مع السيد رئيس الوزراء إلى السودان قمنا بزيارة المدينة الصناعية طولها ١٢كم ، ظننا أنفسنا أنهم نقولنا إلى أوربا .. أو أن هذه المدينة الصناعية هي موجودة في أوروبا (التصميم – الديكور – كامل الخدمات – هاتف – مياه – كهرباء) .. وقد سأل السيد رئيس مجلس الوزراء

المسؤولين عن هذه المدينة عن الأجور التي تتقاضاها الحكومة من المستثمر في هذه المدينة فأجابوه أنها أجور رمزية للغاية لدعم الصناعة والإستثمارات ..

البيروقراطية:

حاولت الحصول على نسخة من سجلي الصناعي في مديرية صناعة الريف، فتقدمت بطلب وبعد إتمام الانتهاء من كتابة الطلب طلبت مني الموظفة الذهاب إلى مديرية مالية ريف دمشق لدفع مبلغ ١٦,٢٥ ل.س . فهل هذا معقول ؟

ذهبت إلى هناك للوقوف في الدور لدفع المبلغ المذكور ثمّ قاست الموظفة بتسجيل الوصل على الآلة الكاتبة . أعتقد ما تمّ صرفه من هدر للوقت وقيمة الأوراق تفوق قيمة ١٦,٢٥ إضافة إلى مضيعة وقت المراجع .

محافظ الاسكندرية أثناء مقابلة لنا معه قال : الشبح الذي اسمه بيروقراطية قتلناه ، فلم يعد عندنا بيروقراطية . أي موضوع يجب أن يأخذ المواطن رداً عليه أو إنهاء له خلال ٢٤ ساعة حتى الموافقة على الاستثمار إذا كان هناك دراسة جدوى اقتصادية ، أبعد حد ٤٨ ساعة .

في تونس قمنا بزيارة مؤسسة الإستثمار وكان رئيسها السابق الوزير الأول التونسي السيد الغنوشي .. فسألته عن مدة الحصول على الترخيص أو الموافقة على الإستثمار فقال :

هذا اليوم جاءني ممثل لشركة فرنسية يرغب بإقامة مشروع إستثماري في تونس ولديه دراسة الجدوى الإقتصادية للمشروع بشكل كامل وطلب إلي مساعدته لحصوله على الترخيص في سرعة بحيث لا يضطر إلى تمديد مدة إقامته المحددة لمدة أسبوع لارتباطات مسبقة لديه في فرنسا .

أعطيته الإستمارة المخصصة وطلبت إليه إملاءها في الطابق الأول حيث قاموا بتنفيذ (الشباك الموحد) وقلت له حين حصول أي إعاقة أرجو مراجعتي لحلها أو إزالتها ..

بعد ثلاث ساعات تماماً حضر إلي فقلت خيراً .. ماذا حصل ؟ .. قال أبـــداً أود منك التوسط لشركة الطيران التونسية عسى أتمكن من الحجز أو الســفر اليوم أو غداً حيث أنهيت معاملتي وتم شهر مؤسستي وحصلت على الموافقة المطلوبة ... فلا أدري كم هو بحاجة من الوقت المســتثمر الــذي يرغــب الإستثمار في بلادنا للحصول على مثل هذه الموافقة ؟؟

- يجب أن يتم توجيه المستثمر إلى الاستثمارات الناجحة ومساعدته في دراســة الجدوى الاقتصادية وحاجة القطر إلى الصناعات أو الاستثمارات المطلوبــة فلايجوز أن يستمر الاستثمار بشكل عشوائي للصناعات الاستهلاكية .. بــل يجب أن تكون الاستثمارات ضمن خطط مرسومة تساهم في عمليات التنميــة بشكل متناغم ومدروس ومتمم لبعضه ، ويجــب التشــجيع بشــكل خــاص للصناعات التي غايتها التصدير ، أي التي لديها أســواق مدروســة ســلفاً ، أما الصناعات التي غايتها السوق الداخلي فسوف تكون حتماً منافسة للســلع أوللصناعات الوطنية القائمة ، وهذا غير مرغوب فيــه . نحــن مــع دعــم الصناعة الوطنية واستمرارها وليس إلغاءها .

الخلاصة:

يجب أن يكون الاستثمار أو التشريعات الخاصة به والمشجعة لــه متناغمــة في جميع دوائر الدولة كلها تعزف ضمن سمفونية واحدة غايتها تقديم كــامل التسهيلات للمستثمرين ، خاصة إذا علمنا أننا بحاجة سنوية إلى قرابة نصــف مليون فرصة عمل ، وهي نسبة الولادات السنوية تقريباً .

كما أنه يجب إجراء التسهيلات اللازمة للاستثمارات الداخلية وتشجيعها أيضاً وليس للاستثمارات القادمة من الخارج فقط ، فلدينا كتلة نقدية كبيرة خارجــة عن التداول ، لو تمّ توجيهها وتهيئتها وإرشادها لساهمت في عمليات التنميــة ورفع مستوى أفراد أصحابها .

كما أنه يجب توجيه المبالغ المودعة في المصارف بأشكالها المختلفة للمساهمة في المشاريع الاقتصادية واستثمارها الاستثمار الأمثل وتشجيع إقامة الشركات المساهمة بإشراف الدولة .

كما يجب إعادة النظر في الإعفاءات المالية والتشريعات الضريبية فلا يجوز أن تصل الشريحة الضريبية عندنا إلى ٦٥% والدول الأخرى المجاورة ١٠% . . نحن نتقن في إيجاد المطارح الضريبية وسوانا يعمل ساعياً لإلغاء كل رسم أو ضريبة .

كذلك يجب تشجيع الاستثمار على طريقة Bot أو البوت كما تسميها الصحافة الاقتصادية . وهي طريقة يتم الاستفادة بواسطتها من خبرة الشركات المستثمرة ومن أموالها فتقوم بتنفيذ المرفق الاقتصادي المطلوب بأموالها وتقوم بإدارته واستثماره لمدة زمنية محددة على أن يعود هذا المرفق بعد أن انتهت تلك المدة إلى المتعاقد الآخر .

وقد مارست الدولة هذا النوع من الاستثمار في فندق الشيراتون والميريديان ويمكن أيضاً للشركات الخاصة أن تستعمل هذا الأسلوب من الاستثمار خاصة إذا اشترط على الشركة المستثمرة تدريب الكوادر الفنية الوطنية خاصة في المشاريع الكبيرة .

وقد تعاقدت الحكومة السودانية مع شركة صينية وفق هذا الأسلوب ببناء مصفاة للبترول وقامت الشركة الصينية بدفع تكاليف المشروع وإدارته وأدخلت بعض العناصر السودانية لتعليمهم .

وقد استثمرت الشركة المذكورة المشروع لمدة سبع سنوات على أن يعود كامل الملكية للحكومة السودانية ويكون جميع الموظفين من الخبراء السودانيين بعد انتهاء المدة المحددة .

وحبذا لو تمّت إعادة هيكلة وتنظيم وتجديد شركات القطاع العام مع شركات مؤهلة لمثل هذا التعاقد بحيث تقوم بتجديد المعامل آلياً وإعادة تنظيمه إدارياً

وتأمين الأسواق لبضائعه لقاء أن تكون العائدية لهذه الشـــركات المســـتثمرة لفترة زمنية مدروسة وفق الجدوى الاقتصادية ، على أن تعود هذه المعـــامل المؤهلة الجديدة إلى أصلها بعد انتهاء المدة .

الاقتراحات:

١- إعادة صياغة قانون إستثمار جديد يتوافق والمرحلة المقبلة يحقق فعلاً تشجيعاً للمستثمرين .. بعد إجراء دراسة مقارنة مع جميع قوانين الاستثمار في البلاد العربية .

٢- تناغم جميع القوانين وفق تحول القانون الجديد وتفهم ذلك لدى جميع الوزارات والمؤسسات والدوائر ذات العلاقة وتقديم التسهيلات اللازمة أمام أي مشروع استثماري وفق القانون ١٠ أو سواه.

٣- تأمين منطقة صناعية تقدم الخدمات الضرورية للمشاريع الصناعية

٤- قيام المصارف القائمة بدورها كاملاً والعمل على تشغيل الودائع المودعة لديها واستثمارها الاستثمار الأمثل .

٥- تشجيع إقامة المصارف الخاصة والبيوتات المالية والشركات القابضة .

٦- تشجيع قيام الشركات المساهمة بإشراف الدولة وتنظيم عمليات بيع وشراء الأسهم والعمل على استثمار وتشجيع الكتلة النقدية الكبيرة غير المتداولة بتشجيع الاستثمار الداخلي .

٧- توجيه كافة الاستثمارات وفق خطط التنمية .

دمشق ١٥\٨\٢٠٠١

نزار نسيب القباني

عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق